

معايير المحاسبة الدولية وأثرها على نوعية المعلومة المالية

International accounting standards and their impact on the quality of financial information

ضويفي حسين ط/ دكتوراه ل.م.د جامعة البليدة 2 كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير

eh.douifi@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/25 تاريخ القبول: 2022/05/06 تاريخ النشر: 2022/05/06

ملخص:

إن استعمال فنيات التحليل المالي في المؤسسة الجزائرية تقتصر لفترة بعيدة على دراسة بعض مؤشرات الأداء وكذا بعض النسب المالية التي تدخل ضمن التحليل الساكن (عكس الديناميكي)، والتي عادة ما تظهر في تقارير التسيير المعدة في نهاية كل دورة مالية. ولكن وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات والنسب إلا أنها تبقى غير كافية، لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة المتزايدة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الإيجابية، ولكن أيضا في تحقيقها بأكثر فاعلية، مع ضمان استمرار المؤسسة، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب، والاستمرار في السوق، بنظرة إستراتيجية جديدة على كل مستويات التسيير، التي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل في النظام المحاسبي المالي الجديد.

كلمات مفتاحية: التحليل المالي، معايير المحاسبة الدولية، الإفصاح المالي.

The use of financial analysis in Algerian entities was limited to a long time to study some performance indicators, as well as some financial ratios within the Sattatik analysis, which usually appear in the stimulantation reports at the end of each financial cycle. However, although these indicators and ratios are important, they remain insufficient to meet the management requirements in the face of increased competition, the most important thing is not to achieve positive results, but also to achieve them more effectively, while ensuring the continuation of the entity, under competition the goal is no longer only to achieve profit, and to continue in the market, with a new strategic outlook at all levels of management, which requires the adoption of comprehensive dynamic analysis in the New Financial Accounting System.

Keywords: Financial Analysis, International Accounting Standards, Financial Disclosure.

JEL Classification Codes: M41, M40.

ضويفي حسين، eh.douifi@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

مع بداية اعتماد النظام المحاسبي المالي، يجد المحللون الماليون أنفسهم في مواجهة قوائم مالية معروضة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والتي تتميز بإعطائها الأولوية للوقائع الاقتصادية على الجوانب القانونية الذي كان سائداً في المخطط المحاسبي الوطني، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم، حيث أهم عامل جديد فيها هو الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة.

إن قائمة الميزانية تعبر عن القيمة الحقيقية للمؤسسة كون أن معايير الإفصاح معدة أساساً للمستثمرين، ليس فقط لإدارة الضرائب أو لملاك المؤسسة.

فالغاية من هذا الإصلاح المحاسبي هو الوصول إلى رؤية واضحة ونوعية أحسن للمعلومة المحاسبية⁽¹⁾ (رضوان حلوة حنان، 2006، ص: 189)، تتميز بالقابلية للفهم من خلال المصادقية والشفافية ثم المنفعة لاتخاذ القرار من طرف المستفيدين منها من خلال القابلية للمقارنة والتقييم الارتدادي (Feed back).

فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية.

ترتبط المعلومات المحاسبية بالنقاط الأربعة التالية:

- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية: الملاءمة والموثوقية أو المصادقية.
- خصائص متفرعة: القابلية للمقارنة والثبات.
- قيда التكلفة والأهمية النسبية.

❖ إشكالية البحث:

الاشكال الجوهرى الذي سوف نناقشه من خلال هذا البحث هو:

كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي المؤسسات الوطنية على مجابهة الواقع المتجدد والمفروض عليها في ظل احتدام المنافسة داخليا ودوليا؟

للإجابة على الإشكالية يجدر الإجابة على التساؤلات الفرعية بالتفصيل في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المواضيع التالية:

- أهمية التحليل المالي وتقييم الأداء المؤسسي؟
- هل يؤثر التحليل المالي في تقييم الصلابة المالية للمؤسسة؟

هذا ما يؤدي بنا إلى الوقوف على دور التحليل المالي كأداة من أدوات مراقبة التسيير، وبالتالي اتخاذ القرارات، الشيء الذي يمكنه لأن يتبوأ مكانة ضمن منظومة التسيير الاستراتيجي التي على المؤسسة الوطنية أن تنتهجها لمواصلة سيروية الاستغلال في ضل المنافسة. معرفة أثر اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد في الرفع من قيمة ونجاعة التحليل المالي، بما يوفره من معلومات ثرية وشفافة عن تسيير المؤسسة.

❖ فروض البحث:

البيئة المؤسسات الوطنية لم يعد في وضع احتكاري كما هو في السابق، ومع دخول سجل التنافس سيؤدي إلى زوال الكثير من المؤسسات وبخاصة تلك التي لا تستطيع التكيف والتأقلم مع البيئة الجديدة، فالساكن المتحجر الذي لا يتقدم، حتما يجد نفسه يتأخر مقارنة بمنافسيه من نفس القطاع التنافسي، والذي لا يطور من فنيات وأدوات التسيير الحديثة سوف توهن مقدرته التنافسية ويتراجع من السوق. المعلومات المحاسبية المنتجة من خلال المخطط المحاسبي الوطني لم تكن على قدر من الكفاءة، الأمر الذي يتوجب عنه القيام بعدديد المعالجات والتعديلات للقوائم المالية أثناء مباشرة فنيات التحليل المالي. يتميز النظام المحاسبي المالي بتحضيره لقوائم مالية تسمح بالحصول على معلومات ملائمة وشفافة، تسمح بالمقارنة الأفقية، تساعد المحلل المالي بأعمال التحليل الفني المعمق، ورسم الاستراتيجيات الناجعة مع اتخاذ لقرارات مناسبة في الزمن الموائم لأصحاب القرار. النظام المحاسبي المالي يستند في إطاره التصوري على أساسيات المحاسبة الدولية، وهذا التحديث في المنهج التصوري الدولي ما هو إلا ترجمة للتطور الحاصل على المستوى الدولي حيث تم الانتقال من المعلومة المحاسبية إلى المعلومة المالية.

❖ منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج العلمي الوصفي، حيث ننطلق فيه من الواقع كما هو كائن قبل الإصلاح المحاسبي، ومما يجب أن يكون عليه الواقع بعد الإصلاح.

❖ محاور البحث:

قد قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث محاور كالتالي:

من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية

القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي الجديد

الآثار العامة لمعايير الإفصاح الدولية بالنسبة للتحليل المالي

2. التحول من المحاسبة العامة إلى المحاسبة المالية:

النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبية فحسب. فمن خلال هذه المعايير، تقنيات المحاسبة هي التي أوكل لها مهمة تقديم المعلومة المالية، ففي الإطار المفاهيمي، توجه المعلومة المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين، مالكي المؤسسة. التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير: "المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية، تسمح بحجز، تصنيف، تقييم، تسجيل معلومات رقمية وتقديم قوائم معبرة عن الصورة الصادقة للوضعية المالية والذمية، وعن الأداء وخزينة المؤسسة عند نهاية الدورة"⁽²⁾.

الاشكالية المولدة لنظام المحاسبة المالية تطرح بالجوانب التالية:

- النموذج المحاسبي بمكوناته وهيكلته (المتغيرات، الفرضيات، المبادئ والمعايير)،
 - النظام الإعلامي المحاسبي (وظيفة محاسبة التسيير، وظيفة المحاسبة المالية، وسائل المعالجة والطرق والسيرورات)،
 - أهداف الوظيفة المحاسبية (أهداف المحاسبة التحليلية وأهداف المحاسبة المالية).
- المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة لا يمكن تحديدها بصفة مستقلة عن المحاسبة التحليلية، فالنظام الإعلامي المحاسبي هو عبارة عن تعاضد لهاتين المحاسبتين.
- يحتاج مستعملي المعلومات المالية إلى تقنيات المحاسبة التحليلية، والمعايير المحاسبية الدولية اعتمدت على طرق تقييم وتقدير تحتاج إلى المحاسبة التحليلية، فطريقة التكاليف المعيارية أصبحت معتمدة من طرف المحاسبة المالية، عكس المحاسبة العامة التقليدية التي لم تكن تعترف سوى بالتكلفة التاريخية.
- وفي المرجع المحاسبي الجزائري الجديد، نجد إجبارية تقييم المخزونات بالتكلفة العادية التي تستخرج بتطبيق طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة بغرض إقصاء أثر مستويات النشاط غير العادية.

2-1- تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

يعتبر هذا المبدأ جديدا في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، بأنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب المواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، وهذا ما ورد في

المعايير المحاسبية الدولية وتم اعتماده من طرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد. وهذا ما يعطي للمحاسبة المالية شكل نموذج لعرض واقعي للمؤسسة وهكذا نجد:

- إضافة الخسائر في القيمة للإهلاكات،
- إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة،
- ظهور القرض التجاري المالي في الميزانية،
- مفهوم الوحدة المنشئة للخرينة (UGT) تسمح بحل مشاكل مرتبطة بفقدان القيمة وفارق التقييم (Good-will)،
- الإهلاك ينطلق من تاريخ استغلال التثبيت وليس من تاريخ الفوترة،
- يستحسن حساب الإهلاك استنادا إلى عدد الوحدات المنتجة،
- تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادية أو بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية، وهكذا لم يعد بإمكان انخفاض مستوى النشاط الاختفاء ضمن قيم المخزونات.

فالنسخة الجديدة للنظام المحاسبي المالي (SCF) تعتبر في قطيعة تامة مع المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) وفي تناسق كبير مع المعايير الدولية⁽³⁾.

إن التغيرات المحدثة ذات أهمية بالغة، إن على مستوى المفاهيم والمبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة ذاتها، نذكر منها ما يلي:

❖ على مستوى الصنف الأول⁽⁴⁾:

المخطط المحاسبي الوطني (بي.سي. أن) استعمل مصطلح الأموال الخاصة، بينما يستعمل النظام الجديد مصطلح رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تضمين هذا الصنف في المدونة الجديدة عناصر جديدة (الحساب 13 المتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال) والديون المالية والديون لأكثر من سنة (الحساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة والحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات)، التي كانت تظهر في الصنف الخامس (حساب 52) من المخطط المحاسبي الوطني.

هذا ما سيعفي المهندس المالي من إجراء عمليات المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بغرض إعداد الميزانية المالية.

❖ على مستوى الصنف الثاني⁽⁵⁾:

يمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- كل الحقوق التي تتجاوز مدتها السنة تعتبر ضمن هذا الصنف،
- الاعتراف المحاسبي في صنف الاستثمارات للتبittات في شكل امتياز التي ستؤثر حتما على القيمة المحاسبية للكثير من المؤسسات.
- تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن حسابات التبittات.
- إمكانية تسجيل القرض التجاري التمويلي ضمن حسابات التبittات على أن تسجل قيمتها كديون مالية فتصبح بذلك قابلة لإهلاك⁽⁶⁾.
- يكمل الإهلاك بفقدان القيمة الذي قد يتعرض له بعض الأصول (حساب 28 و29)،
- مفهوم جدول الإهلاكات يستبدل بمفهوم مخطط الإهلاك القابل للمراجعة،
- القيمة المحاسبية الصافية (VNC) تحدد بالنسبة إلى القيمة العادلة والقيمة القابلة للتحقيق.
- القيمة المتبقية للأصل عند نهاية عمره الإنتاجي، تطرح من قاعدة حساب الإهلاك، ومصاريف التفكيك تضاف إلى التبittات.
- فارق التقييم (Good-will) يخضع لإهلاك ولفقدان القيمة في حالة كون مدة الحياة محددة.
- لا وجود للمصاريف الإعدادية في هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف الدورة.
- لا يمكن توزيع مصاريف البحث والتطوير إلا إذا ثبت أنها متعلقة بنشاط الدورات القادمة وإمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية.

ويتضح من خلال هذا أن تقييم التبittات يكون أكثر واقعية وهذا ما كان يبحث عنه المهندس المالي الذي كان يجري عدة معالجات للموصول إلى القيمة الحقيقية للأصول، وهذا ما تكفل به النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة نهائية.

❖ على مستوى الصنف الثالث⁽⁷⁾:

تقييم عناصر هذا الصنف يتم بالتكلفة العادية أو بالتكلفة المعيارية إن كانت قريبة من التكلفة العادية، والتكاليف الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني، وفقدان القيمة يحسب بطريقة القيمة العادلة.

ونلاحظ كذلك في هذا الصنف إضفاء الصبغة الواقعية، التي كثيرا ما كانت تخفى عن المهندس المالي والتي كان يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان.

❖ على مستوى الصنف الرابع والخامس⁽⁸⁾:

هذان الصنفان يستقبلان العناصر لأقل من سنة، ولم يعودا يصنفان حسب هيكلية المخطط المحاسبي الوطني، فالديون القصيرة والحقوق القصيرة تظهر كلها في الصنف الرابع، أما الحسابات المالية وحسابات الخزينة الموجبة والسالبة تظهر في الصنف الخامس. ويلاحظ هنا أن هذه الحسابات لم تعد تشمل سوى العناصر القصيرة الأجل، مما لا يستدعي إعادة ترتيب بعض عناصرها كما كان الحال عليه في السابق.

❖ على مستوى الصنف السادس والسابع⁽⁹⁾:

حسابات هذان الصنفان تستقبل ضرائب الدورة والضرائب المؤجلة الناتجة من التباين بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، وهذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني. كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد ينص على ضرورة تقديم حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديمه اختياريا حسب الوظيفة.

الجديد كذلك في هذين الحسابين هو إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية و ذلك باستعمال الحسابات 65 الأعباء العملياتية الأخرى و 75 المنتوجات العملياتية الأخرى، و هذا ما قد يتطلب من المهندس المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق و القوائم الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها، كما أفرد العمليات الغير عادية المرتبطة بظروف استثنائية بحسابات 67 العناصر غير العادية (الأعباء) و 77 العناصر غير العادية (المنتجات)، هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية و مستثناة من الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح المؤسسات.

3. القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي الجديد:

النظام المحاسبي المالي الجديد، امتثالاً للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7 يعتمد القوائم المالية الخمسة التالية⁽¹⁰⁾ (Robert Obert, 2003, p: 71):

- الميزانية
- جدول النتائج
- جدول تغيرات الأموال الخاصة
- جدول تدفقات الخزينة
- الملاحق التي تشمل السياسات المحاسبية ومختلف المعلومات التوضيحية.

3-1- الميزانية:

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ينبغي أن تشمل على الأقل العناصر التالية:

1. الأصول: التي يميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية، والمعيار الذي بموجبه يتم هذا التمييز هو المدة، إذ كل ما كان لأقل من سنة فهو أصل جار وما عدا ذلك فيعتبر غير جار.
2. الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية، وعليه فإن الأموال الخاصة والديون لأكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوما جارية.

3-2- حسابات النتائج:

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيصية لنواتج وأعباء الدورة، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استناداً إلى مبدأ محاسبة الالتزام، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات كان المهندس المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

3-3- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والأعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال. هذا الجدول كان يعتبر من القوائم الملحققة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي.

3-4- جدول تدفقات الخزينة:

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تمكين مستعملي القوائم المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلاتها ومعلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات (11). فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها:

- تدفقات متأتية من النشاطات العملية،
- تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار،
- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل،
- تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد الحصص.

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة، واختياريا حسب الطريقة غير المباشرة.

هذا الجدول لم يكن في السابق، وعليه كان المهندس المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات وحسابات النتائج المتتالية ومختلف الملاحق، لكن مع النظام المحاسبي المالي الجديد أصبح في غنى عن إعدادة.

3-5- الملاحق:

تتضمن الملاحق قوائم ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة، وأهداف الملاحق هي (12) P. Amadiou & V. 2007, p: 57 (Bessières):

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات،

- عرض المعلومات المكتملة المطلوبة قانوناً،
 - إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة وأدائها.
- المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.

3-6- مزايا القوائم المالية في التحليل المالي:

تتمثل مزايا القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية بعد اعتمادها في أساليب التحليل المالي لقاعدة عريضة من مستخدمي القوائم المالية⁽¹³⁾.

وعلى العموم فإن القوائم المالية تقدم معلومات عن المؤسسة تتعلق بمايلي:

- ✓ الأصول والالتزامات وحقوق الملكية،
- ✓ الدخل والمصاريف بما فيها المكاسب والخسائر،
- ✓ مساهمات المالكين وتوزيع الحصص عليهم بصفتهم شركاء،
- ✓ التدفقات النقدية.

حيث تساعد هذه المعلومات، بالإضافة الى المعلومات الاخرى في الملاحظات، مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ من خلال فنيات التحليل المالي المستقبلية للمؤسسة وتحديد توقيتها ومدى تأكيدها.

4. الآثار العامة لمعايير الإفصاح الدولية بالنسبة للتحليل المالي:

القوائم المالية المعتمدة على المعايير الدولية للإفصاح المالي (IFRS) تسهل بصفة عامة العمل

التحضير للمحلل المالي.

عديد المعالجات التي كانت ضرورية سابقا لإجراء التحليل الجاد، أصبحت مدججة تلقائيا في القوائم المالية. هذا بالرغم من صعوبات التفسير التي تستند إلى مختلف الخيارات الموضوعية تحت تصرف المحلل والتي تعصب أحيانا المقارنات في حالت الخيارات المختلفة.

4-1- الوضعية المالية وقيمة المؤسسة من خلال IFRS:

يكون لهذه المعايير أثرا مباشرا على أسلوب تقييم المؤسسة:

- التقييم عن طريق الأموال الخاصة،
- التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المحيطة.

✓ التقييم عن طريق الأموال الخاصة:

يتأثر أعلى الميزانية بشكل كبير من خلال هذه المعايير، فالأموال الخاصة تتأثر بالأثر الواقع على كل من التثبيات والديون المالية.
فالتثبيات ترتفع بفعل:

- المصاريف المرتبطة باقتنائها (الأتعاب، التراكيبات، التفكيك)،
- تثبيت المصاريف اللاحقة التي تساعد على الحفاظ على إنتاجية التثبيت،
- تثبيت الأصول المستعملة في إطار القرض الإيجاري المالي،
- تثبيت مصاريف البحث والتطوير حسب الشروط المحددة،
- التسجيل المحاسبي للقيم الزائدة المحتملة.

العمليات الأربعة الأولى كانت تسجل كتحويل للتكاليف في النظام السابق، وأصبحت تسجل كتثبيت في النظام الجديد، أما العملية الخامسة فلم تكن تؤخذ بالاعتبار أصلا، وعليه هذه التسجيلات تمثل زيادة في الأموال الخاصة.

أما الديون المالية فهي ترتفع بفعل:

- بالتزامات التقاعد (تحيين الالتزامات الاجتماعية)،
- بالتزامات القرض الإيجاري المالي،
- الأموال الخاصة المماثلة (سندات المساهمة)،
- عمليات إعادة تمويل الأصول (التنازل عن حقوق تجارية، خصم أوراق تجارية، عمليات التوريق).

✓ آثار التقييم الجديد:

- الأموال الخاصة التي تعتبر محصلة التثبيات والاستدانة تتأثر بتغير هذه الأخيرة،

- ومنه تتغير قيمة المؤسسة،
- باعتبار أن تقييم الثبittات يكون بالقيمة العادلة مع إدراج القيم الزائدة المؤجلة، فإن تقييم الأموال الخاصة في ظل معايير الإفصاح المالي الدولية (IFRS) تقترب من تقييم الأصول بطريقة الأصول الصافية المعدلة (Actif net corrigé) التي تحسب بالمعايير القديمة.
- نسبة المديونية تتأثر بدورها،
- ونسب المردودية كذلك تتأثر بفعل التغيرات التي حدثت في طرق التقييم السابقة.

✓ الاستنتاجات:

يتغير الأثر تبعا لطبيعة المجمعات، فالذين يقومون بتوريدات كبيرة واندماج بقيم أعلى، ترتفع أموالهم الخاصة (بسبب حذف احتياكات فارق الاقتناء).
المؤسسات التي لها التزامات تقاعد كبيرة تشهد ارتفاعا في ديونها.
بصفة عامة من الطبيعي ارتفاع الأموال الخاصة، وهذا يؤدي إلى الأثر السلبي على المردودية المالية للمؤسسة.

✓ التقييم عن طريق تدفقات الخزينة المحينة:

قيمة المؤسسة (VE) تساوي القيمة الحالية لتدفقات الخزينة المستقبلية بالاعتماد على التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (CMPC)، مضافا إليها القيمة الحالية المتبقية للأصول.

$$VE = \sum F_t (1+CMPC)^{-t} + VR (1+CMPC)^{-n}$$

ان معايير الإفصاح المالي الدولية لها أثر مباشر على كيفية حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، إذ نتحصل عليه بترجيح تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون بالنسبة التي تمثلها من مجموع التمويل (الأموال الخاصة + الديون).

ونظرا لكون كل من الأموال الخاصة والديون تأثرت بالارتفاع نتيجة تقييمها بالمعايير الجديدة، فإن معاملات الترجيح ستتغير بدورها مما سيؤثر بالنتيجة على التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

وحيث أن تكلفة الديون تتغير بفعل العناصر المسجلة الجديدة، فإن معدل الفائدة الحقيقي يختلف عن معدل الفائدة الظاهر المحسوب انطلاقاً من الأعباء المالية المحاسبية. وتكلفة الأموال الخاصة المحسوبة حسب نموذج تقييم الأصول المالية (*MEDAF*) يمكن أن يتأثر بفعل المعلومات الإضافية المقدمة للسوق المالية بالاعتماد على معايير الإفصاح المالي الدولية (*IFRS*).

✓ الاستنتاج:

نلاحظ إذن حساسية نماذج تقييم المؤسسة بالاعتماد على طريقة التدفقات المحيئة للخزينة للتغير الذي حصل في المرجع المحاسبي، فهي إذن تتأثر باعتماد معايير الإفصاح المالي الدولية (*IFRS*).

4-2- تشخيص المردودية ومعايير الإفصاح المالي الدولية:

✓ المعلومة القطاعية:

تحسّن معايير الإفصاح المالي الدولية بصفة ملموسة تحليل المردودية الاقتصادية من خلال المعلومة القطاعية حسب طبيعة النشاط وحسب المنطقة الجغرافية، وهذا بتطبيق المعيار IAS 14 المتضمن المعلومة القطاعية.

فالمعلومات القطاعية تسمح للمحلل المالي:

✍ بحساب المردودية الاقتصادية القطاعية، من خلال نسبة النتيجة القطاعية إلى الأصول القطاعية، لكن دون المردودية المالية نظراً لعدم وجود توزيع قطاعي للخصوم،

✍ وتسمح كذلك بتحديد مصادر الربحية والنمو للمجموع،

✍ وتعطي تفسيراً للمردودية الاقتصادية الإجمالية، بتفكيكها وترجيحها حسب نسب الأصول القطاعية والمردودية القطاعية،

✍ وتسمح بمتابعة إستراتيجية النمو الخاصة بالمجمعات من خلال الاستثمارات القطاعية،

✍ ثم توقع الأداء المستقبلية انطلاقاً من الأداء القطاعية التي تقيّم بمقابلة مستوى النشاط والربحية مع الاستثمارات القطاعية.

✓ تحليل النتيجة:

تتأثر النتيجة بعدة مصادر للانحراف هي:

✍ مصدر لإرتفاع النتيجة،

✍ أو مصدر لانخفاض النتيجة.

مصادر ارتفاع النتيجة:

✍ تثبيت نفقات البحث والتطوير،

✍ تحيين المؤونات،

✍ حذف اهتلاكات القيم الأعلى (فارق الاقتناء)،

✍ تثبيت النفقات الخاصة بالترميمات الكبرى،

✍ مراجعة مخططات الاهتلاك (مدة حياة التثبيت واختبار القيمة).

مصادر انخفاض النتيجة:

✍ أثر تدني القيمة على التثبيتات وخاصة المعنوية منها،

✍ ضرورة تخصيص مؤونات محيئة للتقاعد،

✍ تكاليف الامتيازات الاجتماعية،

✍ الأعباء المالية المرتبطة بإعادة تصنيف الأموال الخاصة المماثلة والسندات الأخرى

ضمن الديون،

✍ انخفاض رقم الأعمال نتيجة عدم إمكانية تسجيلها محاسبيا إلا بعد تحويل المخاطر

والامتيازات للمشترى.

4. الخاتمة:

من خلال بحثنا لأثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على التحليل المالي، نستنتج إلى أن النظام

المحاسبي المالي الجديد يعمل على تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة، وتغيير النظرة السائدة للوظيفة

المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، باعتبارها أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية

التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة اتخاذ القرارات.

وعليه سيسمح للمهندس المالي بتحضير الأعمال بأكثر دقة من ذي قبل، ويزوّده بأدوات كان يقوم بإعدادها في السابق على هامش الوظيفة المحاسبية، فكان يستغل المعلومة الخامدة الواردة في الملاحق أو حتى في بعض التقارير الأخرى من أجل معالجتها واستغلالها.

ومع انفتاح الاقتصاد الجزائري ودخوله في شراكات متعددة وسعيه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، واهتمامه باستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي، لم يعد بالإمكان مواصلة العمل بالمعلومة المحاسبية الفاقدة لشروط الملاءمة والمصدقية والقابلية للمقارنة، فهذه العناصر تمثل أساس المنافسة وبدونها لا يمكن الوقوف أمام المؤسسات الأجنبية، بل سيكون له الأثر العكسي وذلك باعتبار أن المؤسسة الأجنبية تأبى الولوج في سوق غير شفافة.

لأجل هذا، نرى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي الجديد ستكون له آثار عميقة إن على مستوى نوعية المعلومة المالية أو حتى على مستوى الأداء المالي و المحاسبي للنخب الجزائرية، فلم يعد هناك فاصل بين وظيفة المحاسبة و الوظيفة المالية، فالمحاسب يعتبر ضمناً إطاراً مالياً، في الوقت الذي أصبح يتكفل بتقديم معلومات إلى المستثمرين الحاليين و المحتملين، و إلى المقرضين الحاليين و المحتملين، و إلى كل من له علاقة بحياة المؤسسة من الدولة إلى المسيرين و العمال و ممثلهم بل حتى إلى المجتمع المدني. هذه المعلومات تظهر الوضعية المالية وتطورها وتسمح بقياس الأداء والمردودية وتبين مقدار القيمة التي تم إنشاؤها، وهذا هو أساس الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

إن القوائم المالية التي تعتبر من مخرجات النظام المحاسبي المالي أصبحت تشمل كل المعلومات الضرورية للقيام بالتحليل المالي، من الميزانية إلى جدول تدفقات الخزينة.

فالشكل المقترح للميزانية وطريقة ترتيب عناصر الأصول والخصوم أصبح يلي بشكل أفضل احتياجات التحلل المالي، فلم يعد بحاجة لإجراء التعديلات السابقة التي كان يجريها في ظل المخطط المحاسبي الوطني. كما أن طرق تقييم عناصر الأصول والخصوم أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على القيمة الحقيقية، ما يسهل على المهندس المالي القيام بوظيفته.

وأهم جدول تمّ إدخاله ضمن مخرجات النظام الجديد هو جدول تدفقات الخزينة، الذي يعتبر أساس المعطيات التي تبين قدرة المؤسسة على تكوين مداخيل ترفع من قيمة المؤسسة في المستقبل، وتزوّد كذلك المحلل بالمعطيات التي تسمح له بقياس تطور مستوى النشاط عبر الزمن وكذا مقارنة مستويات نشاط المؤسسة بمستويات المنافسين، وتمنحه أدوات التقدير التي هي أساس التسيير.

وأهم ميزة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية هو تقليص المدة التي تستغرقها عملية تقديم المعلومة، فلكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تصل في الوقت المناسب، وإذا كانت المعلومة موجهة أساسا للمستثمرين في السوق المالية، كما أشار إليه الإطار المفاهيمي للنظام الجديد، فإنه من الضروري إعداد وتقديم المعلومة في أحسن الآجال قبل أن تفقد من ملاءمتها.

5. قائمة المراجع:

- (1) النموذج المحاسبي المعاصر، الدكتور رضوان حلوة حنان، دار وائل للنشر، 2006، ص: 189.
- (2) قانون رقم: 11-07 بتاريخ 11-11-25 متضمن النظام المحاسبي المالي المواد 121-3
- (3) Maitriser Le SCF, MESSEKDJI Chafik, OPU, 2019, p : 05.
- (4) قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- (5) قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- (6) Comptabilité générale, BENAIBOUCHE Rachid, Beit El Afkar, 2021, p : 50.
- (7) قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- (8) قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

(9) قرار مؤرخ في 26/07/2008 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 25/03/2009 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
(10) Pratique des normes IAS/IFRS, Robert Obert, Dunod, 2003, p : 71.

(11) قانون رقم: 07-11 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 440-1 و 440-2.

(12) Analyse de l'information financière, P. Amadiou et V. Bessières, Economica, 2007, p : 57.
(13) خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الدكتور جمعة فلاح حميدات، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2019، ص: 38.